تركستان الشرقية

البلد الإسلامي المنسي

بقلم

توختي أخون أركين

دار الأندلس الخضراء
للنشر والتوزيع
جدة



الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

دار الأندلس الخضراء

المملكة العربية السعودية - جدة
الإدارة : ص.ب ٤٢٣٤٠ جدة ٢١٥٤١
هاتف : ٦٨١٠٥٧٧ - فاكس ٦٨١٠٥٧٨

المكتبات • حي السلامة - شارع عبد الرحمن السديري - مركز السلامة التجاري
هاتف : ٦٨٣٦٩٣٠ - فاكس ٦٨٢٥٢٠٩

• حي الثغر - شارع باخشب - سوق الجامعة التجاري
هاتف : ٦٨١٥٠٢٧ - فاكس : ٦٨١٠٥٧٨

• فرع الرياض : حي السويدي الغربي - بجوار أسواق الجامعة
هاتف : ٤٣٣٣٧٣١ - فاكس ٤٣٣٣٦٥٧

http: //www. al-andalus-kh.com

info @ al-andalus-kh. com: E-MAIL

تركستان الشرقية

بلاد التبت التي تحتلها الصين الشعبية يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وأغلبهم من البوذيين، مع أقلية مسلمة تعتبرهم السلطات الشيوعية من قومية خوي Huizu مع أنهم تبتيين مسلمين.

والتبتيون مثل جيرانهم، وشريك محنتهم التركستانيين يعانون مرارة الحكم الأجنبي، ويقود كفاحهم زعيمهم الديني الدلاي لاما، الذي التجأ إلى الهند عام ١٩٥٩.

وقد لقي الدلاي لاما الدعم والمساندة من كثير من دول العالم، وله مكاتب منتشرة في القارات الست، وله في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكثر من عشرين ممثلية، ولا تتردد الحكومات والهيئات الدولية من مساندته، ودعم قضية التبت، وتمارس ضغوطها السياسية والاقتصادية، ولا تبالي في ذلك غضب الصين أو سخطه.

وأقرب مثال لذلك فقد عقد مؤتمر دولي حول التبت، نظمته مؤسسة فريدريش ناومن من الحزب الليبرالي الشريك في الحكومة الألمانية في يوم الاثنين ١٨/٦/١٩٩٦، وأقر المؤتمر الذي حضره الزعيم الديني الدلاي لاما، وشارك فيه ٣٥٠ من رجال الجامعات والفكر والسياسة والمؤسسات غير الحكومية من مختلف بلاد العالم، مطالبة بكين بفتح حوار مع الدلاي لاما، كما أقر خطة عمل هدفها حماية الثقافة والدين في التبت وإعطاء هذه المنطقة حكماً ذاتياً. وأقر

البرلمان الألماني قرارات المؤتمر المذكور، وأعرب عن انتقاده لسياسة الصين القمعية في التبت، وطالب بتحسين ظروف التبتيين مجمداً الاتصالات الرسمية، وقد أدى ذلك إلى إلغاء زيارات لوزراء ألمان إلى الصين، منهم وزير الخارجية كلاوس كينكل، ووزير الاقتصاد جونتر ريكسرودت، ووزير التنمية والتعاون الاقتصادي كاريل ديتر شبرانجر.. مع أن الصين تعتبر ثالث أكبر شريك تجاري لألمانيا في الشرق إذ بلغت قيمة صادرات ألمانيا إلى الصين ١٥,٩ بليون مارك، والواردات منها حوالي ١٠,٧ بليون مارك في عام ١٩٩٥م.

وفي المقابل نجد قضية تركستان الشرقية التي هي بلاد إسلامية، تسكنها أكثرية مسلمة تقدر بحوالي ٦٠٪ من سكانها البالغ عددهم ١٧ مليون نسمة حسب الإحصاءات الحكومية. يعاني المسلمون من إجراءات وممارسات جائرة تهدف لإذابتهم عرقياً وثقافياً، بضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة، وهم يحاولون الاحتفاظ بشخصيتهم الإسلامية، وهويتهم القومية، ولكن لا يجدون دعماً ومؤازرة، وإنما صدوداً وإعراضاً من المسلمين حكومات وهيئات، بل بالعكس دعوة إلى التجاهل، ودفاعاً عن الصين وما توفره من حريات لمواطنيها المسلمين، في الوقت الذي تجد الصحف الصينية نفسها تكتب عن القيود التي تفرضها السلطات الشيوعية على الممارسات الدينية.

فمثلاً نشرت جريدة الصين اليومية China Daily الصادرة باللغة الإنجليزية في بكين بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ بعنوان الصين تمنع سيطرة الأجانب على الدين، وهذه صحيفة رسمية تنشر المقالات والأخبار لغير الصينيين، ولم تكن جريدة محلية مع أن الصحف المحلية تحمل الكثير من هذه الأنباء، مثال ذلك جريدة شينجانغ الرسمية التي تصدر في أورومجى نشرت بتاريخ ١٩٩٤/٨/٦ القيود الخاصة بالعمل الديني في تركستان الشرقية.

والواقع أن السلطات الشيوعية تعامل المسلمين بمعيارين، فما

توفره للمسلمين في مقاطعات الصين يختلف عما هو موجود في تركستان، وما يتمتع به مسلمو قومية خوي الصينية يختلف عما يمارسه مسلمو القومية التركية من الأويغور والقازاق والقرغيز، وأظهر مثال على ذلك حرية الفتاة المسلمة من قومية خوي الصينية في تعلم أحكام ومبادىء الإسلام في مساجد ومدارس خاصة بهن، بينما ذلك يحرم على الفتيات المسلمات في تركستان، بل يمنعن من دخول المساجد، ورجال الدعوة الإسلامية الذين كانت لهم فرصة زيارة تركستان ومقاطعات الصين الإسلامية يعرفون ذلك.

علاوة على ذلك فالمسلمون الصينيون لهم حق إصدار صحف ومجلات إسلامية مثلما هو حاصل في بكين وكانسو وينجوان، ولهم حرية نشر الكتاب الإسلامي، فالمسلمون التركستانيون وهم لا يقلون عدداً منهم لا يحظون بهذه الحرية؛ حتى أن مجلة المسلم الصيني التي كانت تصدر نسخة باللغة الأويغورية منع صدورها. . وإذا كان هذا التمايز في العمل الإسلامي، فالمسلمون التركستانيون محرومون من حقوقهم الإنسانية وحرياتهم إلا بقدر ما يخدم أهداف حكومة الصين الشيوعية. . والفرق ملحوظ لكل ذي بصيرة عما يجده المسلمون الصينيون في مقاطعة نينغشيا ذات الحكم الذاتي لمسلمي قومية خوي، وما يمارسه المسلمون التركستانيون من حقوق في مقاطعة شنجانغ ذات الحكم الذاتي لمسلمي قومية الأويغور.

والتبتيون هم من الديانة البوذية، وأغلب الصينيون يدينون بالبوذية، وهي الديانة الأولى في الصين، والدلاي لاما الزعيم الروحي لهم، وإن اختلفت مذاهبهم، ولم يرض التبتيون بالاحتلال الصيني، ولم يطلب إليهم ذلك؛ لأن ما تمارسه حكومة الصين الشعبية هي عمليات تصيين وإذابة لغير الصينيين، واستئصال الوجود التبتي أو التركستاني، خاصة وأنها تسعى إلى إيجاد قومية واحدة تذيب فيها كل القوميات وهي ما يسمونها القومية الصينية العظمى Ta Han Chui، وتفيد أن أمة الصين Chunggua تتكون من سلالات عدة هي السلالات

التي تعيش داخل حدود الصين السياسية لا تشكل أمة واحدة فحسب، بل عنصراً واحداً، واعتبرت قومية هان الصينية Hanzhou تطورت تدريجياً عبر القرون، حيث امتص الصينيون القدماء جميع القوميات والشعوب والقبائل التي هاجرت إلى أراضيها أو عاشت على حدودها، وأن هذه العلاقات التاريخية لا تزال تربط قومية هان بغيرها من القوميات العرقية الأخرى، وتوطيد الحياة الاشتراكية التي يفرضها الحزب الشيوعي الصيني مع توثيق الصلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يؤدي في النهاية إلى تشكيل الجميع في أمة صينية واحدة، كما أدى ذلك إلى نشوء قومية هان.

وهذه السياسة في مداها الطويل لا تهدد التركستانيين أو التبتيين بل تهدد المسلمين الصينيين وغيرهم من الأقليات العرقية، ويكفي أن يلاحظ أن عدد المسلمين قبيل الحكم الشيوعي كان ٤٨,١٠٤,٢٤٠ نسمة حسب الإحصاء الحكومي لعام ١٩٤٨، وبدل أن يزيد عددهم بعد خمسين عاماً، يلاحظ أن عددهم نحو ٨,٦٠٢,٩٧٨ نسمة حسب الإحصاء الحكومي لعام ١٩٩٠.

ويكفي أن يفتخر التركستانيون أن دينهم الإسلامي هو الذي منحهم القوة لمقاومة سياسة الإذابة العرقية والثقافية التي تمارس ضدهم، وتحفظهم وتحفظ هويتهم الإسلامية، وليس هذا فحسب بل أصبح أحد أبناء المسلمين التركستانيين وهو أوركه ش نور محمد دولتي الذي يلفظ الصينيون اسمه ويركايكش Wuer Kaixi رئيس الحركة الديمقراطية في واقعة تيان مين المشهورة في ربيع عام ١٩٨٩ وواجه الزعامة الشيوعية بمفاسدها، وطالبها بالإصلاحات على نطاق الصين كلها على أمل أن تؤدي هذه الإصلاحات الديمقراطية إذا تحققت في الصين إلى تخفيف الممارسات الشيوعية في تركستان، وخلال القمع الوحشي لحركة الطلاب الديمقراطية هربته الجهات الأوروبية مع غيره من الزعماء إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتزعم هناك الحركة الديمقراطية ضد الصين.

فقد كتبت عنه مجلة التايم بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٦ بأنه يستطيع أن يوضح الفروق بين حياة الناس وحياة الزعماء، وقد نمت نظرياته السياسية من خبراته الشخصية، ولم تكن بتأثير غربي فهو لم يرحل إلى خارج الصين، ولكن قراءته المكثفة ومعاناته الشخصية ساهمت في تكوين شخصيته، وهكذا يتضح أن الصينيين أنفسهم يلتفون حول داعية انبثق من قلب المأساة الإسلامية في تركستان، فيصور الجور والظلم الذي يعانيه الجميع من الاضطهاد الشيوعي ليس في تركستان فحسب؛ بل في الصين كلها.



تركستان
بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى

لا شك أن تركستان مصطلح جغرافي يعني بلاد الترك في آسيا الوسطى، وتعني تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها مقاطعة شنجانغ أويغور الذاتية الحكم، وتركستان الغربية التي احتلتها روسيا وقسمتها في عام ١٩٢٤ إلى خمسة جمهوريات وهي:

أوزبكستان ـ تاجيكستان ـ تركمانستان ـ قازاقستان ـ قيرغيزستان، وعلى أثر انهيار الاتحاد السوفياتي استقلت هذه الجمهوريات عام ١٩٩٢، وأدى هذا الاستقلال الذي حظي به المسلمون في هذا الجزء الغربي إلى إثارة روح الحرية في نفوس المسلمين، الذين لا يزال الصين يحتل بلادهم في الجزء الشرقي.

والأمر جداً طبيعي، فالمسلمون في كل من الجزئين يشكلون شعباً واحداً، يجمع أفراده وحدة العنصر، والدين، والتاريخ، والثقافة، ويتوزع أفراده على الجانبين، فالقازاق والقيرغيز والأوزبك والتاجيك في جمهورياتهم المستقلة لهم وجود وامتداد في تركستان الشرقية حسب اعتراف الإحصاء الصيني الرسمي لعام ١٩٩٠ فعددهم كالآتي:

القازاق ١,١١١,٧١٨ نسمة ـ القيرغيز ١,٣٣٥,٤٩٠ نسمة.

الأوزبك ١٤,٥٠٢ نسمة ـ التاجيك ٣٣,٥٣٨ نسمة.

والأويغور الذين يشكلون العنصر الرئيسي في تركستان الشرقية يتواجدون في جمهوريات تركستان الغربية، فعددهم ٢٦٢,١٩٩ نسمة في الاتحاد السوفياتي حسب الإحصاء الرسمي لعام ١٩٨٩، ولكن التقديرات المحلية التي تذكر أن أكثرية الأويغور بسبب الممارسات السوفياتية وخاصة بعد المذبحة والتي أوقعها الروس بهم في عام ١٩٣٧ قد تحولت إلى قوميات محلية، مثل الأوزبك، والقازاق، والقيرغيز، تجعل عددهم الكلي نحو مليون نسمة في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق، ـ وقد اجتمعتُ شخصياً إلى أفراد يتتحلون قومية الأوزبك أو القازاق وهم أصلاً من الأويغور ـ ويقدر عددهم كالآتي:

قازاقستان ٥٠٠ ألف نسمة.

قيرغيزستان ٢٠٠ ألف نسمة.

أوزبكستان ١٥٠ ألف نسمة.

تاجيكستان ٥٠ ألف نسمة.

تركمانستان ٣٠ ألف نسمة.

روسيا الاتحادية ٧٠ ألف نسمة.

علاوة على ذلك فالعلاقات الثقافية وثيقة، فقبل الحكم السوفياتي كانت اللغة الجغتائية ذات الأحرف العربية هي السائدة في عموم تركستان الكبرى لا تفصلها الحدود أو تمنعها الحواجز، وهي لغة العلم والأدب والدين، وإذا عرفت بلاد الإمام البخاري باسم بخارى الكبرى فقد كانت كاشغر تعرف باسم بخارى الصغرى.

وإذا كانت الصين أسبق في احتلال تركستان الشرقية عام ١٧٥٩ عن غزو روسيا لجزئها الغربي، فقد كانت خوقند وما جاورها من مدن وادي فرغانة قاعدة لعمليات تحرير تركستان الشرقية من الاحتلال الصيني، وأشهرها تلك التي أدت إلى استقلالها بزعامة الملك بدولت يعقوب خان فيما بين ١٨٦٤ ـ ١٨٧٧، كما كانت ملاذاً يلجأ إليها التركستانيون هروباً

من الاضطهاد الصيني، وآخرها ما حدث في عام ١٩٦٢.

وإذا كان الوضع السياسي في تركستان الشرقية لم يساعد على دعم حركات الكفاح التي اندلعت في جزئها الغربي لكن كانت هناك مشاركات فعالة، مثلاً في ثورة الباسمه جي التي اندلعت ضد الحكم الشيوعي عام ١٨ ـ ١٩٢٤، كما احتضنت آلاف اللاجئين من عمليات القمع والاستبداد السوفياتي في عهده الستاليني، كما لعب الأويغور الذين هم أصلاً من تركستان الشرقية دوراً هاماً في مختلف ميادين الحياة في تركستان الغربية؛ حتى تقلد السيد إسماعيل يوسف وهو أويغوري منصب رئيس جمهورية قازاقستان فيما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠ ولازال الأويغور يتمتعون بمشاركة فعالة في هذه الجمهوريات المستقلة.

وكانت روسيا تهتم بتركستان الشرقية منذ عهدها القيصري، فقد احتلت ولاياتها الشمالية عام ١٨٨١ وحظيت بنفوذ واسع فيها، ثم تعزز موقع الاتحاد السوفياتي في عهد حاكمها الصيني شنغ شي تساي بعد أن ساعده في القضاء على الثورة الإسلامية في عام ١٩٣٣، ثم عاد ودعم ثورة التركستانيين التي اندلعت في ولايات الشمال في عام ١٩٤٤، ولكن عندما نجح الشيوعيون الصينيون في احتلال تركستان الشرقية دبر مكيدة لاغتيال زعمائها بسقوط طائرة تقلهم عبر روسيا إلى بكين في ١٩٤٩/٨/٢٧ للمساعدة في تحكيم السيطرة الصينية عليها.

بيد أن الاتحاد السوفياتي كان يرى أن الحركة الشيوعية في الصين هي جزء من الحركة الشيوعية الأممية التي تأتمر بأمره، ولكن ماوتسي تونغ أعلن التمرد عليه، وحدث الانفصام بين أكبر دولتين شيوعيتين، وأخذ الاتحاد السوفياتي يندب حظه، ويعمل على دعم نزعة انفصال التركستانيين عن الصين، وأخذ يقوي وجوده العسكري في تركستان الشرقية، وأخذت الصين تطالب بتركستان الغربية أو بأجزائها، وتدعو إلى تحريرها من الاحتلال الروسي، وفي الوقت الذي

لم تجد الصين تجاوباً من شعوب تركستان الغربية كان الاتحاد السوفياتي قد استثمر الأويغور الذين يتطلعون لاستقلال بلادهم بدعم نضالهم، وقد أدى هذا إلى لجوء أكثر من ٦٠ ألف شخص إلى قازاقستان فيما بين إبريل - أكتوبر ١٩٦٢، وتمكن هؤلاء اللاجئون مع إخوانهم الأويغور المحليين من تنشيط حركتهم الوطنية بالدعاية السياسية المحدودة عبر الصحف المحلية والإرسال الإذاعي الموجه ولم تمكنهم روسيا من نقل قضيتهم إلى المحافل الدولية، ولم يكن جيش جبهة تحرير تركستان الشرقية الذي روج له الإعلام السوفياتي إلا كذبة دعائية لا أساس لها من الصحة.

وهكذا لم يكن الاتحاد السوفياتي جاداً في دعمه النضال التركستاني ضد الاحتلال الصيني، ومع ذلك فقد أتاح الفرصة على نشر صحف وكتب عن قضية تركستان الشرقية بلورت في الغالب نظرياته وأهدافه السياسية.

ومع أن وسائل الإعلام الغربية تناقلت تصريحات وأحاديث اللاجئين التركستانيين حينذاك إلا أن نضالهم الوطني انحصر في مجال الإعلام والأدب والثقافة حيث ألف الأستاذ ضياء صمدي عدة روايات تاريخية تحول منها قصة ما يماخان إلى عمل سنمائي أثار الاحتجاج الصيني ضد الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٩، وظهرت عدة كتب عن الممارسات الجائرة لحكومة الصين الشعبية ضد شعب تركستان الشرقية باللغتين الأويغورية والروسية، ثم ظهرت جريدة ينكي هايات (الحياة الجديدة) باللغة الأويغورية ذات الأحرف العربية عام ١٩٧٠ وجريدة كومونيزم توغي (علم الشيوعية) والتي تحول اسمها مؤخراً إلى أويغور اوازي (صوت الأويغور باللغة الأويغورية ذات الأحرف السلافية في عام ١٩٥٦).

وكانت هناك جريدة بزنك وطن «وطننا نحن» التي كانت تصدر بالأحرف العربية باللغتين القازاقية والأويغورية عام ١٩٧٦، ومجلة

برواز (الإطار) بالأحرف السلافية، والغالب في مواضيع هذه المطبوعات الأخبار المحلية ثم الأدب وقليلاً ما تعالج قضايا سياسية.

وفي عام ١٩٩٤ صدرت جريدة الاتفاق في بشكك عاصمة قيرغيزستان إلى جانب هذه المطبوعات، وهناك مراكز ثقافية للأويغور في كل من ألما آتا وطاشكند وفرونزه (بشكك) تهتم بشؤون الموسيقى والغناء والتراث الشعبي والمسرحي، وقامت الفرقة الأويغورية المسرحية بإحياء ثلاثة حفلات في موسكو عام ١٩٨١.

وتبث إذاعتا راديو طاشكند وألما آتا برامج ثابتة بالأويغورية يومياً كما أن تلفزيون أوزبكستان وقازاقستان يقدم برامج إخبارية وثقافية وفنية باللغة الأويغورية.

والطلاب الأويغور يدرسون لغتهم في المدارس الابتدائية وإن كانت المدارس الخاصة بهم قد ازدهرت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وكان لهم معهد عال بمثابة كلية متخصصة في الدراسات الأويغورية وإعداد معلمي اللغة الأويغورية بجامعة قازاقستان في الماآتا، وكذلك قسم أويغوري في أكاديمية قازاقستان منذ عام ١٩٦٣، وقد عقد أول مؤتمر عن دراسات الأويغور في الما آتا في عام ١٨٧٩، وأما في قيرغيزستان فقد افتتح كلية الدراسات الأويغورية في جامعة قيرغيزستان عام ١٩٩٤.

بالإضافة إلى ذلك فهناك الاتحاد الأويغوري الدولي الذي له فروع في أوزبكستان وقيرغيزستان، وقد تأسس في ألماآتا عاصمة قازاقستان عام ١٩٩٢، وينحصر نشاطه أيضاً في الثقافة والفنون والاجتماع، وإن كان له مشاركات في مؤتمرات وندوات سياسية محدودة بموجب نظامه وصفته الرسمية، وقد أصبح مؤخراً جمعية خاصة بالأويغور لقازاقستان برئاسة الأستاذ قهرمان غوجم بردي.

ويتحمل العبء السياسي الجبهة المتحدة لثوار تركستان الشرقية الوطنيين التي يرأسها الأستاذ يوسف مخلص، وتصدر نشرة باسم

صوت تركستان الشرقية منذ عام ١٩٧٩، وكذلك جمعية أويغورستان الحرة التي يرأسها الأستاذ حاشر واحدي وتصدر نشرة باسمها منذ إبريل ١٩٩١، ومع أنهما يعملان بصفة غير رسمية وبمجهود ذاتي، إلا أنهما نشيطان في العمل السياسي وخاصة الجبهة المتحدة لثوار تركستان الشرقية الوطنيين التي لها مشاركات دولية.

وأما جمعية مواطني تركستان الشرقية التي يرأسها الأديب الأويغوري المعروف ضياء صمدي منذ عام ١٩٩١ فهو تكتل لبعض الشخصيات والزعماء التركستانيين اللاجئين من تركستان الشرقية عام ١٩٦٢، ومع أن نشاطهم غير معروف إلا من خلال ما ينشرونه من شعر ورواية ولكن لهم أثر في قوة الجماعات الأخرى التي ينضمون إليها مثل الاتحاد الأويغوري الدولي.

وكان الأديب القازاقي الكبير أولجاس سليمان قد شكل لجنة شعبية للمطالبة بوقف التفجيرات النووية السوفياتية التي كانت تتم في سميبا لاتينسك Semipalatisk في قازاقستان عام ١٩٨٩، وعلى أثر نجاح مساعيه ظهرت لجنة فرعية تحت إشرافه ورئاسة الأستاذ أزاد حكيم خوجه الذي نظم مؤتمراً دولياً حول التفجيرات النووية في لوب نوريتركستان الشرقية وذلك في ألماآتا عاصمة قازاقستان في ٢٧ ـ ٢٨ مارس ١٩٩٢، وشارك مندوبوها في مؤتمرات دولية عقدت في ألمانيا وتركيا وهولندا، ونظم مظاهرات حاشدة في قازاقستان.

ويتضح مما سبق أن أعمال التركستانيين ويعرفون بالأويغور لم تكن تتعدى مجالات الثقافة والأدب والإعلام وفي السياسة على نطاق ضيق لخدمة الدعاية السوفياتية، ولم يظهر معالم النضال الوطني للاجئين التركستانيين في جمهوريات آسيا الوسطى إلا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

والسبب في ذلك أن روسيا القيصرية ووريثها النظام السوفياتي لم يكن جاداً في دعم النضال التركستاني للاستقلال عن الصين، كما كان

موقفه في مؤازرة استقلال منغوليا عن الصين، مع أن فوائد روسيا الاقتصادية من تركستان الشرقية أكبر مما كانت تحصل عليها من منغوليا، فروسيا القيصرية هي التي ساعدت الصين المانشورية في القضاء على دولة يعقوب بك عام ١٨٧٧، والنظام السوفياتي هو الذي أمد الوالي الصيني شنغ شي تاي بالأسلحة والعتاد للإجهاز على جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية عام ١٩٣٣، وهو الذي أجبر أيضاً الثوار التركستانيين على قبول الحكم الصيني الشيوعي حينما أعدم زعماءهم بإسقاط طائرتهم التي كانت تقلهم إلى بكين في عام ١٩٤٩، وهو الذي تخلى عن نصرتهم في ثورة عام ١٩٦٢ أو أسكتهم، وسكت عما كان يتعرض له التركستانيون من ظلم ومعاناة، ولم يقدم لهم عوناً حتى ولا دعماً سياسياً في المحافل الدولية، بل اكتفى أن يتحدث التركستانيون عن رغيد حياتهم في جنة الاتحاد السوفياتي، وما يعانيه إخوتهم من ظلم الحكم الصيني.

ومع ذلك فإن العلاقات السوفياتية الصينية قد تدهورت إلى حدوث اشتباكات مسلحة بينهما دفعت الصين بأكثر من مليون جندي، وتسليح أكثر من مليوني شخص في مليشيات شعبية في تركستان الشرقية منذ أوائل عام ١٩٧٠.

والواقع أن المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت بين روسيا والصين عديدة وكثيرة، بدءاً من معاهدة نرجنيسك Nerchnisk عام ١٦٨٩، وكلها تتجه إلى التنافس على احتلال تركستان الكبرى وتعزيز مواقعها العسكرية، وتقسيم مكاسبهما، ومساعدة بعضهما لقمع حركات النضال والكفاح لشعوب تركستان، وهي شعوب لا تمت بصلة إليهما إلا بحكم الجوار وهو سبب مأساتهم ومصيبتهم.

والمعاهدة التي وقعتها الصين مع رؤساء جمهوريات روسيا وقازاقستان وقيرغيزستان وتاجيكستان في شنغهاي في ٢٦ إبريل ١٩٩٦ لا تختلف كثيراً في مضمونها عن سوابقها؛ لأنها تهدف إلى تعزيز

الهيمنة الروسية على مناطق نفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى التي استقلت إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، كما أن الصين حظيت بضمان روسيا لها بأن هذه الدول الحديثة النشأة والتكوين والتي لا تزال في إطار النفوذ الروسي لن تمد يد العون والمؤازرة إلى أشقائها في تركستان الشرقية في طريق كفاحهم لخلع الاستبداد الصيني والاستقلال عن الصين.

ولا شك أن هذه المعاهدة قد أدت مفعولها فيما فشلت في تحقيقها المباحثات الثنائية التي أجرتها الصين من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤوليها والمسؤولين في جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة منذ عام ١٩٩٢ م، وقد أدت هذه المعاهدة إلى ممارسة الضغوط على المنظمات الأويغورية لإيقاف نشاطاتها السياسية إلى حد ما، حيث منعت من تنظيم مظاهرات خلال زيارة الرئيس الصيني جيانغ زمين لكل من قيرغيزستان وقازاقستان في شهر يوليه ١٩٩٦.

ومع ذلك نجح الأويغور في تسليم رسالة إلى وزير خارجية الصين عن طريق وزارة خارجية قيرغيزستان، كما طرح مندوب إحدى الصحف سؤالاً لوزير خارجية الصين عن الوضع المضطرب في تركستان الشرقية فأجابه الوزير الصيني بالاعتراف بالحركات الانفصالية التي اندلعت فيها، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي تم في ألماآتا بتاريخ ١٩٩٦/٧/٥، وكانت الصين قد استغلت معاهدة شنغهاي في شن حملتها القمعية التي عرفت بعنوان: اضرب بقوة ضد مسلمي تركستان الشرقية في مايو ١٩٩٦.

ومهما يكن فالوضع في آسيا الوسطى قد تغير عما كان في السابق، وقد انهار النظام السوفياتي واستقلت شعوبها التي عانت من الاستبداد الروسي والشيوعي، ولا شك أن دولها لم تتخلص من تبعات الحكم الروسي السوفياتي الذي لا يزال نفوذه يتربع في كل مجال، وقد تستغرق زمناً وجهداً لبناء كيانها الخاص والقوي، ولكن سيتحقق

بمشيئة الله تعالى ثم بسواعد أبنائها وتطلعاتهم الواعية، وخاصة أن هناك دعوات وطنية صادقة، وزعامات متفهمة لمسؤولياتها الوطنية والتاريخية.

ويبدو جلياً من متابعة الأحداث وقراءتها أن أكثرية أفراد الشعوب لا يزال يملأ قلبها الإيمان، وأن الإسلام هو كيانهم الخالد، وأنهم يتطلعون إلى إحياء دورهم التاريخي، فهناك دعوات محلية من خلال الصحف مثل جريدة تركستان التي تصدر في كل من ألماآتا وطاشكند، وحتى الأحزاب السياسية التي أخذ بعضها يدعو إلى اتحاد جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، وقد أخذ بالفعل زعماؤها يتجهون بحذر إلى وضع خطط التنسيق والتعاون والتآلف، ومن ذلك اجتماع القمة الثلاثي لرؤساء جمهوريات قازاقستان وقيرغيزستان وأوزبكستان الذي عقد في قازاقستان في أوائل عام ١٩٩٦.

وقد دخلت تركيا أيضاً لتعزيز هذا الاتجاه على المدى البعيد، ومن خلال المؤتمرات والندوات التي تنظم سنوياً لشعوب الأتراك في العالم، وقد أثارت تصريحات الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال بأن بلاد الأتراك يمتد من البحر الأدرياتيك إلى سور الصين مخاوف الصين وروسيا على السواء.

وأمام هذا الاتجاه فالمستقبل هو الذي يوضح مصير هذه الاتفاقيات التي تقصدها الصين مع حكومات آسيا الوسطى الإسلامية لتعزيز قبضتها الاستبدادية على مسلمي تركستان الشرقية.



مصادر لمزيد من الاطلاع

١ ـ تركستان الشرقية منطقة الانفجار المرتقب بين الصين وروسيا ـ الندوة ـ العدد ١٧١٢ في ١٣/٥/١٣٨٤ هـ.

٢ ـ موسكو تستغل الشعب التركستاني لحماية حدودها مع الصين ـ الندوة يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع الأول ١٣٨٨ هـ.

٣ ـ ٧٠ ألف لاجىء من الصين إلى روسيا ـ جريدة البلاد العدد ١٣٥٣ في ٢٤/٢/١٣٨٣ هـ.

٤ ـ جيش تركستاني يرابط في الأراضي السوفياتية، ويشن ٥ آلاف غارة على الحدود الصينية ـ الندوة/ العدد ٢٤٣٤ في ٢٠/١٠/١٣٨٦ هـ.

٥ ـ جمهورية القرغيز تستعد لمحاربة الصين ـ الندوة ـ العدد ٢٤٢٤ في ٨/١٠/١٣٨٦ هـ.

٦ ـ تسامح سوفياتي مفاجىء تجاه مسلمي (اليوغور) هدفه استخدامهم ضد الصين ـ المدينة المنورة ـ العدد ٥٢٩٣ في ١٩ شوال ١٤٠١ هـ.

٧ ـ الحدود الطويلة المتفجرة بين روسيا والصين ـ جريدة عكاظ ٢٨/١١/١٣٨٦ هـ.

٨ ـ موسكو تتوقع انسلاخ بعض الأقاليم الصينية لتنضم إليها ـ الندوة ـ العدد ٢٤٦٤ في ٢٦/١١/١٣٨٦ هـ.

٩ ـ تركستان الشرقية بين روسيا والصين ـ المدينة المنورة ـ العدد ٩٣٥ في ١١/١/١٣٨٧ هـ.

١٠ ـ مقتل جندي صيني وإصابة آخر في معركة على الحدود مع السوفيات ـ الشرق الأوسط في ٢٣/٨/١٩٨٦.

١١ ـ اشتباك وقتيل على الحدود الصينية ـ السوفياتية في يولية/الندوة ٨٣٥١ في ١٤٠٦/١٢/١٨ هـ.

١٢ ـ أويغوريون في كازاخستان يريدون شن حرب على الصين ـ جريدة الحياة العدد ١١١٥٦ في ١٩٩٣/٨/٣٠ م.

13-Wu, Aitchen k.
china and the Soviet Union, A stydy of Sino-Soviet Relations.
Kennikat Press. INC., Port Washington 1967.

14-Moseley, George.
A Sino-Soviet Cultural Frontier.
The Kazakh Autonomaus Chau.
Harvard University Press, Cambridge, Mass 1966.

15-Dennis J. Doolin.
Territorial Claims in the Sino-Soviet Conflict.
Documents ans Analysis.
Hoover Institution Studies No. 7, Stanford University 1965.



تركستان الشرقية
الاضطهاد حقيقة لا افتراء

لقد اطلعت على خطاب قنصلية الصين العامة بجدة الذي نشر في جريدة عرب نيوز بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢١ تعقيباً على المقال الذي نشرته للأستاذ أنور رحمان بعنوان: (الاضطهاد يستمر في تركستان الشرقية) في تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ ويتضمن التعقيب الإشارة إلى أمور ثلاثة ألا وهي:

أولاً: اعتبرت القنصلية الصينية أن المعلومات التي أوردها أنور رحمان عن معاناة المسلمين من الحكم الصيني الشيوعي في تركستان الشرقية افتراءات وتشويهات خطيرة.

ثانياً: اعتبرت القنصلية الصينية أن نشر الحقائق التي تفضح السياسة الجائرة التي يمارسها الحكم الصيني الشيوعي ضد مسلمي تركستان الشرقية بأنها تسيء إلى علاقات الصداقة السعودية الصينية وأن الأمر يتطلب كتمانها والسكوت على انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

ثالثاً: اعتبرت القنصلية الصينية أن مجرد ذكر اسم تركستان الشرقية ونشر الحقائق عن أهلها المسلمين الأتراك دعوة إلى التدخل وفصل تركستان الشرقية أو كما تسميها سنكيانغ عن أراضي الصين الشعبية.

ومع أن موقف القنصلية الصينية من مقال أنور رحمان في جريدة عرب نيوز يذكِّر المهاجرين التركستانيين بما لقيتها شقيقتها في استانبول

بتركيا من هجوم عنيف عندما اعترضت على مقالات نشرها محمد أمين حضرت عن معاناة التركستانيين من الحكم الصيني الشيوعي في جريدة الزمان التركية قبل ثلاث سنوات، وهو موقف متكرر مع اختلاف مكانه، إلا أنها تستحق الشكر؛ لأنها أتاحت فرصة الشرح والإيضاح ونشر الوقائع والحقائق عن حقيقة أحوال المسلمين في تركستان الشرقية، ولأن طمس الحقيقة وكتمانها أو السكوت عنها لا تخدم قضية تحسين العلاقات الثنائية أبداً.

وإذا كانت الصين الشعبية فعلاً حريصة على علاقاتها الودية مع دول العالم الإسلامي وخاصة في ظل ظروفها التجارية والاقتصادية التي أخذت في ازدياد ونمو مع تحقيق طموحاتها وتطلعاتها التي ترمي إليها من خلال ما أسمتها سياسة الانفتاح، فالواجب يفرض عليها أن تنفذ فعلاً ما تدّعيه أجهزة الإعلام من حريات دينية وفكرية واجتماعية واحترامها لحقوق الإنسان.

وكلما تأكد المسلمون هيئاتٍ وشعوباً بأن المسلمين يتمتعون حقاً بحرياتهم وحقوقهم، وأن المواد التي نص عليها الدستور العام وقوانين مقاطعات الحكم الذاتي تترجم عملياً على أرض الواقع، فإن ذلك لا شك يؤدي إلى رضاهم واستحسانهم، وبالتالي إلى تقديرهم، فالمعاملة الطيبة التي تحظى بها جماعة إسلامية هي محل تقدير المسلمين كلهم ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[1]، وما يسيء إلى جماعة إسلامية فهي إساءة إلى الجميع؛ لأن المسلمين كما قال عنهم نبيهم الكريم: «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادّهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى»[2].

وعلى ضوء ذلك فالأجدر أن تحسن حكومة الصين الشعبية معاملة مواطنيها المسلمين حتى تتوثق علاقاتها وتتعزز صلاتها الودية مع الشعوب الإسلامية وحكوماتها ومؤسساتها؛ لأن ذلك هو الطريق

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم الحديث ٦٠١٠.

الأمثل، ولا يحتاج ذلك إلى دعاية إعلامية وبيانات سياسية مثلما صرح تيان زنغ نائب وزير الخارجية الصيني في مقابلته لمعالي الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة في يوم ١٩٩٤/٦/٣١؛ لأن الدعايات الإعلامية مهما أحكمت جوانبها وفرض التكتم على الأحداث الأليمة فإن الحقائق هي التي تبدد ذلك دوماً.

ومع أنني لم أقرأ تفاصيل مقال الأستاذ أنور رحمان عن معاناة المسلمين في تركستان الشرقية بالصين الشعبية ولكن تعقيب القنصلية الصينية وما أثاره من شبهات دفعني لاستقراء الأحداث والوقائع بهدف استخلاص النتائج التي تعكس حقيقة أحوال المسلمين ومعاناتهم من الحكم الصيني الشيوعي وحقيقة مطالبهم ومشروعيتها.

ما هي معاناة المسلمين في تركستان الشرقية:

قدرت الإحصائية الحكومية عدد المسلمين في الصين الشعبية كلها بحوالي **١٧,٥٩٧,٣٧١** نسمة بموجب إحصاء عام **١٩٩٠**، يعيش منهم **٩,٢٣** مليون مسلم في مقاطعة تركستان الشرقية، ويعني هذا أن أكثر من **٥٢٪** من إجمالي مسلمي الصين الشعبية يتواجدون في تركستان الشرقية التي يبلغ عدد سكانها **١٥,١٥٥,٧٧٨** نسمة بموجب إحصاء عام **١٩٩٠**، ويعني هذا أيضاً أن نسبة المسلمين تصل إلى **٦٠٪** من جملة سكانها.

وبهذا تحتل تركستان الشرقية المرتبة الأولى في كثافة المسلمين في الصين عدداً وانتشاراً، وتليها مقاطعة نينغشيا خوي الذاتية الحكم الذي يبلغ فيها عدد المسلمين **١,١٦٨,٣٨٨** نسمة أي بنسبة **٢٩,٣٪** من جملة إحصاء إقليمي عام **١٩٨٣**. وكلا المقاطعتين تتمتعان بالحكم الذاتي لصالح المسلمين حسبما يظهر من الدستور الصيني العام والخاص بهما، مع أن الأولى أكثر كثافة إسلامية، ولكن جميع مواطني جمورية الصين الشعبية متساوون أمام القانون بموجب منطوق مادتي **(٤)** و **(٣٣)** من دستور جمهورية الصين الشعبية، كما تدعي ذلك.

وخلال دراستي في الجامعة الإسلامية في إسلام آباد بباكستان كان من زملائي طالب صيني من قومية خوي من عائلة مسلمة في مدينة ينجوان عاصمة مقاطعة نينغشيا، فجرى نقاش طويل بيني وبين بقية زملاء الدراسة وهم من قوميتي الأويغور من تركستان الشرقية وقومية خوي المسلمة التي ينتشر أفرادها في الصين كلها وفيها مقاطعة نينغشيا.

وكان هذا النقاش يتناول الحريات الدينية والحقوق الإنسانية التي توفرها الحكومة الصينية لمواطنيها المسلمين، وكان الحديث جاداً بين الطلاب؛ لأنه لم يسبق أن زرت مقاطعة نينغشيا ولا غيرها من المقاطعات في الصين، كما أن زميلي الصيني من قومية خوي واسمه (شعبان) لم يسبق له أن زار تركستان الشرقية، ولإقرار الحق وفصل الموضوع قرر الطلاب جميعاً أن نقوم نحن الاثنان بزيارة إلى تركستان الشرقية ومقاطعة نينغشيا في العطلة الصيفية لعام ١٩٩٠م، وقمنا بالزيارة معاً عن طريق البر وهو ما يسمى بالطريق الحريري الذي يربط تركستان الشرقية بباكستان من ممر خونجراب، وشملت الزيارة مدن كاشغر وياركند وخوتن وأورومجي في تركستان الشرقية، ومدينتي لانجو ولينشيا في مقاطعة كانسو، ومدينة ينجوان عاصمة مقاطعة نينغشيا، وكانت النتيجة كالآتي:

١ ـ تركستان الشرقية:

التعليم الإسلامي المعتاد في المساجد محظور تماماً، وقد أخذت السلطات الشيوعية المحلية تعهدات خطية مشددة من أئمة المساجد بعدم تجميع أطفال المسلمين وتعليمهم علوم الإسلام في المساجد، ومن ذلك ما صرّح لنا فضيلة الشيخ عبد الحكيم عبد الجليل مخدوم رحمه الله إمام مسجد قارغليق الذي نقل إلى المعهد الإسلامي في أورومجي بعد أن تم تسريح طلابه. وفي الواقع لم نجد مسجداً واحداً يتعلم فيه أطفال الحي مبادىء قراءة القرآن الكريم وأداء الصلاة.

كما لا توجد مدرسة إسلامية واحدة لتعليم البنات علوم الإسلام في كل تركستان الشرقية التي يتواجد فيها أكثر من تسعة ملايين مسلم.

المساجد التي زرناها في القرى والمدن كلها قديمة، وقد أعيد ترميم بعضها في المدن الرئيسية، وعلمنا أن الحكومة الصينية تمنع بناء مساجد جديدة، ومكبرات الصوت لا تستخدم إلا في المساجد الرئيسية في المدن وذلك في صلاتي العيدين، وفي صلاة الجمعة التي يتواجد فيها ضيوف من الخارج، وفي غير ذلك يمنع رفع الأذان من مكبرات الصوت.

والكتب الإسلامية لم نجد منها عند الباعة حول مسجد عيدكاه في كاشغر ومسجد خان تنكري في أورومجي إلا بعض الكتب القديمة والمصاحف، إذ لم تنشر في تركستان الشرقية كلها إلا أربعة كتب إسلامية فقط خلال السنوات العشر الماضية، وقد نفدت كلها من الأسواق لقلة المطبوع منها، كما أن الحكومة الصينية تمنع إدخال الكتب الإسلامية ولا تجيز إلا بدخول مصحف واحد مع الحاج العائد إلى بلاده عبر خونجراب من باكستان، وقيل إن الكتب الإسلامية التي صادرتها وأتلفتها إدارة جمارك الحدود في خونجراب يزيد وزنها على أربعة أطنان عام ١٩٩٠.

وإذا كان طبع الكتب الإسلامية وإدخالها إلى تركستان الشرقية محظوراً فإن نشر المقالات الإسلامية في الصحف أو إذاعتها من الراديو والتلفزيون ممنوع أيضاً؛ إلا إذا تضمن قدحاً وهجوماً ضد الإسلام، علاوة على أن المسلمين مع كثرة عددهم التي تصل إلى أكثر من تسعة ملايين حسب التقدير الرسمي لا يملكون جريدة أو مجلة إسلامية تصدر في تركستان الشرقية.

٢ ـ مقاطعتي كانسو ونينغشيا الذاتية الحكم:

الاهتمام بالتعليم الإسلامي واضح في المساجد... فالمساجد

التي زرناها في لانجورلينشيا وينجوان يتواجد فيها شباب إسلامي لا يقل عددهم عن عشرين طالباً يسمونهم الخلفاء، يتعلمون القرآن الكريم وعلوم الإسلام وأحكامه ويتأهلون أئمة ودعاة ومدرسين، فهم بهذا خلفاء؛ لأنهم يخلفون من سبقوهم من الأئمة والخطباء والمؤذنين.

بالإضافة إلى هؤلاء الشباب المسلم تتواجد الفتيات اللاتي يتعلمن أمور دينهن، فالتعليم الإسلامي ليس قاصراً على البنين فقط بل الفتاة المسلمة أيضاً تأخذ قسطاً من التعليم الإسلامي، فمثلاً في:

- مسجد شي غوان داسي في لانجو عاصمة مقاطعة كانسو أكثر من تسعين طالبة.
- مسجد داجي سي في مدينة لينشيا في مقاطعة كانسو ٣٠٠ طالبة.
- مدرسة باوفوجيا الإسلامية في ينجوان عاصمة نينغشيا ٢٥٠ طالبة.
- المسجد شي داسي في تونغشين في نينغشيا ٦٨ طالبة.

وفي الشارع الذي يقع فيه مسجد شي غوان في لانجو وفي مدينة لينشيا في مقاطعة كانسو عدد من المكتبات الخاصة التي تبيع المصاحف وكتب إسلامية باللغتين العربية والصينية، ومجلات إسلامية باللغة الصينية، وقد طبعت ونشرت أكثر من مائة عنوان من الكتب الإسلامية بالصينية، وهناك أربع مجلات إسلامية تصدر باللغة الصينية، بل هناك أشرطة إسلامية مرئية ومسموعة تباع في هذه المكتبات.

هذا الفارق بين النشاط الإسلامي في مقاطعتين تحكمها الصين الشعبية بنظام ودستور واحد لاحظه زميلي بنفسه ولمس واقعه شخصياً ودفعه إلى أن يعبر عن استغرابه لسياسة الحكومة الصينية المزدوجة ويعلن عن سخطه عليها.

ولا يعني هذا أن المسلمين الصينيين الذين يعرفون باسم قومية (خوي) لا يجدون اضطهاداً ولكن معاناتهم مختلفة، ومن ذلك ما

نشرته جريدة سنغ تاو Sing Tao في ١٩٩٢/٣/١٧ من أن الحزب الشيوعي الصيني أخذ في تطبيق إجراءات صارمة للحد من تطور النشاطات الدينية في الصين، ومنها ما تطبقه اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لمقاطعة جنغهاي إذ منعت عضو الحزب الشيوعي أن يؤدي أي شعيرة دينية، أو يمارس أي نشاط ديني؛ إلا إذا كان بهدف التظاهر، أما من يحتل منصباً دينياً أو يؤدي الصلاة أو الصوم أو الحج الصدقة فإنه يفصل من الحزب الشيوعي الصيني.

والواقع أن هناك أحداثاً كثيرة مثل أحداث مسجد مدينة شيجي Xiji في جنوب نينغشيا الذي اقتحمه الجيش الصيني وقتل عشرين مسلماً في مايو ١٩٩٣، وكما اقتحم المسجد الكبير في مدينة شينغ عاصمة مقاطعة جنغهاي واعتقل أكثر من عشرة من الأئمة والخطباء منهم الشيخ إسحاق هان وين جينغ في ٧ أكتوبر ١٩٩٣، وأغلقت مدرسته الإسلامية الخاصة الوحيدة في بكين.

كل هذا يؤكد أن الاضطهاد الديني يصيب الجميع بدون استثناء، ولكن شدته وألوانه يختلف عما يحدث في تركستان الشرقية؛ ذلك لأن المسلمين التركستانيين يختلفون عنصراً وثقافة ولغة عن غيرهم، ولا يشعرون بالانتماء إلى الصين أبداً؛ إلا لكونها تستعمر بلادهم وتتحكم في أمورهم، ويمارس الحكم الصيني الشيوعي ضدهم شتى أساليب القمع والاضطهاد بهدف الامتصاص والإذابة والاستئصال، فالأمر ليس اضطهاداً دينياً فحسب بل ممارسات جائرة ضد الإنسان التركستاني المسلم، وهو ما يتناوله البحث والدراسة، على أمل أن نعود إلى دراسة أحوال المسلمين الصينيين بالتفصيل في فرصة أخرى.

إذا كانت القنصلية الصينية تتردد في قبول ما ذكر سالفاً عن زيارتي مع زميلي الصيني المسلم لكونه انطباع شخصي، فإنني أوجه ندائي إلى جميع من زار تركستان الشرقية والصين من مبعوثي رابطة العالم الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وبنك التنمية الإسلامية

وغيرهم للإدلاء بوجهات نظرهم عما لمسوه من واقع حياة المسلمين، إلا أنني أود أن أقدم الشواهد التالية:

*** ـ حادثة قرية بارين في منطقة أقتو في جنوب كاشغر:**

فقد هاجم الجيش الصيني جماعة المسلمين لمنعهم من بناء مسجد جديد في ٥ أبريل ١٩٩٠، وذهب ضحيتها أكثر من ستين مسلماً، واعتقل أكثر من ألف شخص، ولا يزال بعض من ألقي القبض عليهم في السجون حتى اليوم. ولقد ألقى سونغ هان ليانغ Song Han Liang رئيس الحزب الشيوعي للمقاطعة تقريراً عن هذه الواقعة في اجتماع اللجنة المركزية لأعضاء الحزب الشيوعي لمقاطعة شينجانغ (تركستان الشرقية) في ٢١ إبريل ١٩٩٠؛ اتخذت السلطات الصينية على أثره عدة إجراءات تم تنفيذها من تاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ وتضمنت ما يلي:

* إجبار جميع رجال الدين على حمل تصاريح رسمية تمنح لهم على ضوء تقارير الجهات الأمنية التي تؤكد على مدى تعاونهم ومؤازرتهم لرجال السلطات والحزب الشيوعي، وتجدد لهم سنوياً حسب التقارير التي ترفع عنهم.

* إرسال الأئمة ورجال الدين إلى معسكرات عمل لإعادة تأهيلهم وفق المبادىء الشيوعية وتعاليم السلطات الشيوعية في التعامل مع شئون المسلمين الدينية والاجتماعية.

* استدعاء رجال الدين إلى مراكز الأمن والمباحث وإجبارهم على توقيع تعهدات بالامتناع عن تعليم أبناء المسلمين أحكام دينهم الحنيف في المنازل أو في المساجد.

* الاكتفاء بالمساجد القائمة بحجة أنها كثيرة، وأنها تسبب إزعاجاً لسكان الأحياء الجديدة، وحظر استخدام مكبرات الصوت إلا في المساجد الرئيسية في المدن المفتوحة التي يتردد إليها السياح الأجانب وأن يكون استخدامها لصلاة العيدين وصلاة الجمعة.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى إيقاف بناء ١٥٣ مسجداً، وإغلاق خمسين مدرسة في ولاية كاشغر فقط كما أوردتها جريدة شينجانغ الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠.

كما ذكرت جريدة شينجانغ الرسمية بعددها الصادر في ١٨ نوفمبر ١٩٩١ بأنه قد تم تطهير ٢٥ ألف من رجال الدين بحجة عدم الولاء للحزب الشيوعي الصيني.

كما اعتقلت السلطات الشيوعية ٦٤٠٠ شخصاً، وأشارت جريدة شينجانغ الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٩٩٢ بأن ١٨٢ منهم متهمون بالرجعية، وأنه أعدم ٤٩ منهم في عام ١٩٩١.

وتفيد الأنباء الموثوقة بأن حكومة الصين الشعبية زجت بالآلاف من العلماء والمفكرين وحفظة القرآن الكريم من أمثال عالم جان قاريء حاجي وعبد الأحد مخدوم، كما وقع لي بينغ Li Peng رئيس الوزراء الصيني في ٣١ يناير ١٩٩٤ قرارين بخصوص النشاط الديني وخلاصته كالآتي:

القرار رقم ١٤٤: الأجانب لا يصرح لهم بإنشاء مؤسسات أو هيئات دينية تتحكم في النشاطات الدينية.. ولا مراكز ثقافية أو مدارس دينية بهدف النشاط الديني. كما يمنع الأجانب من الاتصال برجال الدين، أو تعيينهم، أو تحريضهم على النشاط الديني بين الشعب الصيني.

القرار رقم ١٤٥: تغلق جميع أماكن العبادة السرية، والنشاط الديني السري التي انتشرت في الصين في السنوات الأخيرة، ويتم مراقبة جميع النشاطات الدينية.



حقيقة الحرية الدينية في الصين الشعبية

تقوم نظرة الشيوعيين الصينيين إلى الدين على مقولة كبيرهم ماوزيدونغ الذي يزعم: (بأن الفلاحين الذين يصنعون آلهتهم هم الذين يزيلونها بأيديهم عندما يحين الوقت، ولا يحتاج أن يتولى غيرهم ذلك.

ولكن سياسة الحزب الشيوعي الدعائية هي أن توجه السهام وتدعو الفلاحين لإطلاقها)[١].

ويعود ماوزيدونغ يشرح سياسته التي أشار إليها: (لا نستطيع أن نجبر الناس على ترك معتقداتهم ونجبر غيرهم على الاعتقاد بالماركسية ولكن الأسلوب الوحيد لحل قضايا الاعتقاد والخلاف هو استعمال الديمقراطية والنقاش والنقد والإقناع والتعليم.. ولكن لن يكون عن طريق الإكراه والإجبار)[٢].

ومع ذلك يؤكد على رفض مبادىء الدين، إذ يقول: قد يشكل الشيوعيون جبهات سياسية مع أصحاب المثل وأتباع الأديان لمقاومة الإمبريالية والإقطاعية ولكن لن نوافق على مثالياتهم ومبادئهم الدينية[٣] لأن الماركسية الصينية هي دين الشعب الصيني[٤].

ويشرح المنظر الشيوعي ياهان جانغ Ya Han-Chang عن الأساليب التي ينبغي استخدامها لإنفاذ نظريات ماو الإلحادية فيقول في

مقال طويل نشرته جريدة الشعب اليومية الرسمية: (النضال ضد الدين الصحيح هو نضال عقائدي، وينبغي فقط استعمال الأسلحة الأيديولوجية النقية، ومثل هذه الأسلحة تكون في التعليم الإلحادي الإيجابي والتركيز على تدريس التعاليم الماركسية والنشاط الدعائي لرفع مستوى الوعي الجماهيري. ولا يعني هذا استخدام وسائل الإكراه بل من الضروري عدم إيذاء مشاعر المؤمنين)[٥].

وتتلخص هذه النظريات التي صاغها الشيوعيون الصينيون بمنح أصحاب المعتقدات الدينية حرية ممارسة شعائرهم الدينية العادية ومنعهم من ترويج دعاياتهم الدينية مع تأمين حرية الملحدين فيما يذهبون إليه من نشر دعاياتهم الإلحادية وتعليمهم المادي؛ لأنهم يزعمون أن ذلك يؤدي إلى تلاشي الدين بالتدريج.

وإذا كانت السلطات الشيوعية قد شنت حرباً ضارية ضد الدين أبان الثورة الثقافية بتهمة الرجعية ومعاداة الثورة العمالية، ولكنها مع ما تسميه بالانفتاح السياسي والاقتصادي الحديث عادت تؤكد على موقفها السابق حيث نص الدستور الذي أقره مجلس الشعب الصيني في دورته الخامسة المنعقدة في الرابع من ديسمبر ١٩٨٢ على ما يلي:

المادة ٣٦: مواطنو جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بحرية الاعتقاد الديني، ولا يحق لأية هيئة حكومية أو مؤسسة شعبية أو لأي فرد أن يضغط على المواطنين للاعتقاد بدين أو الإنكار به، والحكومة تحمي النشاطات الدينية العادية، ولا يجوز لأي أحد كان أن يستخدم الدين في نشاطات تؤدي إلى إزعاج النظام العام أو الإضرار بصحة المواطنين أو التدخل في النشاط التعليمي، والهيئات الدينية لا تخضع مطلقاً لأي سيطرة أو تدخل أجنبي[٦].

المادة ٢٤: تعمل الدولة على بناء الثقافة الروحية الاشتراكية من خلال نشر التعليم في المثاليات والأخلاق والتعليم العام والأدب والنظام، كما تعلم الناس الوطنية والجماعية والعمالية والشيوعية

والجدلية التاريخية والمادية وتحارب الرأسمالية والإقطاعية وغيرهما من الأفكار الضارة[٧].

ومع أن هذه المادة الأخيرة تشير إلى إمكانية ترويج الثقافة الدينية بما تعكسه كلمة الروحية من معنى وهي كلمة شاذة في القاموس الماركسي، ولكن صفة الاشتراكية التي لحقتها تعني تسخير الأفكار الدينية لبناء الاشتراكية ولا يعني البتة نشر الإيمان الاعتقادي؛ لأن إمكانية ذلك تتلاشى مع المادة ١٩ التي تنص على أن الدولة تطور التعليم الاشتراكي لرفع المستوى العلمي والثقافي لكل الأمة[٨]. وتأتي الفقرة الموجودة في المادة ٣٦ التي تقول بعدم التدخل في النشاط التعليمي الحكومي بالتقييد لحرية النشاط الديني.

وقد شرح ذلك لي روى خوه ن في محاضرة للمشاركين في دورة دراسة القضايا الدينية والقومية في الظروف الجديدة في ١٩٩٤/٧/٤: (ولا بد أن يكون الدين في خدمة المجتمع الاشتراكي ضمن القانون وضوابط السياسة الحالية، فالقانون يضمن حرية الاعتقاد، والدين يعمل طبق الأسس السياسية ويتحرك وفق القانون)[٩].

وتوضح ذلك الدكتورة فرانسواز أوبان مديرة أبحاث مركز الدراسات الصينية في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية في باريس في مقالها (كيف يعاش الإسلام في الصين) حيث تقول:

(يعود تاريخ النصوص القانونية الأساسية التي تنظم الممارسة الدينية ـ أو بالأحرى التي تنظم نقصان الحرية الدينية كما يقول المؤمنون ـ إلى عام ١٩٨٢ (المادة ٣٦ من الدستور، والوثيقة الصادرة عن اللجنة المركزية المعروفة بـ (الوثيقة رقم ١٩) وتؤكد هذه النصوص تقريباً المبادىء المطروحة في السنوات الأولى للنظام: للإلحاد نفس الحقوق والوظائف الممنوحة لكل دين، دون أن يسمح بممارسته داخل أماكن العبادة الرسمية، وتعود إدارة الأمور الخاصة بكل دين إلى جمعية وطنية تلزم القائمين بمراسيم العبادة والانتماء إليها، لقاء

الاعتراف بهم رسمياً والحصول على أجر محدد، كما أن التربية الدينية ممنوعة للقاصرين أي لمن لم يبلغ الثامنة عشر من عمره، يضاف إلى ذلك أن النشاطات الدينية محظورة خارج أماكن العبادة المصرح بها، مما يعني بوضوح أن الدعاية المضادة للدين يمكن ممارستها في كل مكان باستثناء المعابد والأديرة والجوامع والكنائس، في حين أن التبشير الديني ممكن فقط للراشدين وداخل عدد من الأسوار والأبنية المحددة(١٠).

ويقول تانغ شي مين: (إن معاداة الدين هو أساس الفلسفة الماركسية التي يبني عليها حزب البروليتاريا نظامه في تسيير الحكومة الاشتراكية، وما يطبقه الحزب الشيوعي الصيني من نظرية ماركسية وحرية دينية معاً يعني حرية ممارسة شعائر الدين مع تكثيف الدعاية والتعليم الماركسي(١١).

ثم يفصل في مقاله الطويل مفهوم الحرية الدينية على أنها تصرف شخصي ضمن إطار قانون وأحكام الحزب الشيوعي التي تحدده طبقاً لظروفه وسياسته، ولا يمكن أن يخرج بأي حال من الأحوال عن ذلك، ويتطلب في الوقت ذاته ترويج الدعاية الإلحادية، ودعوة الناس إلى ترك ممارسة شعائر الدين، وإرغام رجال الدين على شرحه، وفرض الاحترام على المعتقدين بالدين وغيرهم من الملحدين. كما ينبغي تكثيف التعليم الماركسي وترويج نظريات ماركس ولينين وماوزيدونغ بالأساليب الإعلامية الحديثة على نطاق شامل وأعم(١٢).

وعلى ضوء هذا الاتجاه الماوي الشيوعي فقد قرر الحزب الشيوعي الصيني منع الأطفال من التعليم الديني قبل أن يبلغ الثامن عشر عاماً من العمر، وأن يكون التعليم الديني بعد ذلك أيضاً في معاهد تشرف عليها السلطات الشيوعية؛ إذ أن الهدف الرئيسي منها هو تأهيل الموظفين الذين يستطيعون تطبيق سياسة تسخير الدين لأهداف الحزب الشيوعي.

وهذا ما شرحه بالتفصيل كتاب التوجيه في تفعيل الاشتراكية بالدين الذي وضعه قسم الجبهة المتحدة في الحزب الشيوعي الصيني لولاية كاشغر، بالاتفاق مع الإدارة الدينية للاقليات في محافظة كاشغر حيث ضم الكتاب دروساً ومحاضرات ألقيت في ندوة ضمت ٤٨ شخصاً من رجال الدين و ٢٤ شخصاً من رؤساء الإدارات الدينية الحكومية، و٢٠ شخصاً من مسؤولي المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، و٤٣ شخصاً من مدرسي الدين، وهذه الندوة التي ضمت ١٣٥ شخصاً وعقدت في كاشغر فيما بين ٥ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩٤ ووضعت الخطوط الرئيسية لإنفاذ خطة الحزب الشيوعي الصيني في محاربة الدين وبالأخص الدين الإسلامي، وتركزت على ما يلي:

١ ـ يمنع حلقات حفظ القرآن الكريم وتعليم أحكام الدين في المساجد والمنازل، وأن يتم ذلك فقط في المعاهد الإسلامية التي تفتح في المدن الرئيسية تحت إشراف السلطات الرسمية.

٢ ـ أن يكون التعليم الإسلامي قاصراً فقط على من بلغ الثامنة عشر من العمر.

٣ ـ لايتم ترميم المساجد وإصلاحها أو بناء الجديد منها إلا بإذن رسمي من السلطات الرسمية.

٤ ـ يمنع تدخل علماء الإسلام في الأحوال الشخصية الإسلامية من عقود الأنكحة، والطلاق، والميراث، وتحديد النسل، والتعليم، وجمع الزكاة وصرفها.

٥ ـ تسخير المفاهيم الإسلامية في ترويج النظام الشيوعي، وتأييد ممارسات السلطات الصينية لإعمالها، ويمنع الإشارة إلى أي مفهوم ديني ينتقد الفكر الماركسي الماوي الشيوعي الصيني.

٦ ـ رجال الحزب الشيوعي الصيني لا يمارسون شعائر الدين؛ لأنهم العاملون بنظامه ومنفذو تعليماته، ولا يحق لأي كان أن يحتقرهم ويسيء إليهم بسبب مواقفهم من الدين.

٧ ـ يمنع اتصال الهيئات الدينية ورجالها بالمؤسسات الإسلامية وشخصياتها في خارج الصين، كما يمنع تلقي المساعدات منهم بدون تصريح حكومي، ويمنع السماح لأي عالم أو إمام أجنبي أن يؤم المسلمين أو أن يخطب فيهم في المساجد.

٨ ـ يحظر لغير الإمام الرسمي الإمامة والخطابة، كما يمنع الصلاة والوعظ في غير المساجد التي تفتح بإذن السلطات الرسمية وتحت إشرافها[١٣].

وقد أكدت القرارات الحكومية تطبيق هذه التعليمات الشيوعية التي تهدف إلى محاربة الإسلام، حيث نشرت جريدة شينجانغ اليومية الرسمية[١٤] في ٦ أغسطس ١٩٩٤ قانون (مراقبة النشاط الديني) الذي يتكون من ٣٣ مادة، وصادق عليه مؤتمر شينجانغ الشعبي في ١٦ يوليه ١٩٩٤، ووضع موضع التنفيذ من أول أكتوبر ١٩٩٤، وجاء فيه:

ـ لا يحق لأي كان أن يستغل الدين للإضرار بوحدة الأمة والشعب والاستقرار الاشتراكي أو يهاجم نظام تحديد النسل ونظام التعليم الحكومي.

ـ لا تخضع المؤسسات الدينية والنشاط الديني لأي قوى أجنبية.

ـ جميع رجال الدين من العلماء والأئمة يخضعون لزعامة الحزب الشيوعي الصيني، ويعملون بالنظام الاشتراكي، ويدافعون عن وحدة الأمة والشعب.

ـ يخضع الإمام والعالم لشروط الحكومة وموافقتها.

ـ يجب تسجيل جميع الأماكن الدينية وموافقة الجهات الرسمية حتمية لإنشاء المسجد أو ترميمه.

ـ تعمل الهيئات الدينية على تنفيذ سياسة الحزب الشيوعي تجاه الدين.

ـ يمكن أن تفتح الهيئة الدينية مدرسة دينية بشرط موافقة مجلس

الوزراء، وبدون موافقته لا يمكن لأي هيئة أو شخصية دينية أن يفتح مدرسة دينية أو فصلاً دينياً.

ـ يمكن أن تقيم هيئة أو شخصية دينية علاقة صداقة على أساس المساواة مع هيئة أو شخصية دينية أجنبية بشرط موافقة مجلس الوزراء على ذلك.

ـ لا يمكن طبع ونسخ وتوزيع الكتب أو المنشورات أو التسجيلات الدينية بدون موافقة السلطات الرسمية.

ـ يعاقب بشدة جميع الهيئات والشخصيات الدينية التي تعترض تنفيذ هذا القانون.

ولم تكن هذه المواد هي النهاية في محاربة الدين بل اتخذت السلطات الصينية حادثة مسجد بيت الله في خوتن لإصدار القرارات التالية في العشرين من يوليه عام ١٩٩٥، وكانت كالآتي:

ـ يمنع الاستفادة من الحرية الدينية لمعارضة النظام الشيوعي وسياسة الحزب الشيوعي الصيني أو ترويج الدعاية ضدهما.

ـ يمنع تدخل الأئمة ورجال الدين في نظام التعليم الحكومي وصرف الشباب عن ذلك.

ـ يمنع اشتغال الشباب بالشعائر الدينية.

ـ يمنع استخدام مكبرات الصوت في المساجد، كما يمنع استخدام التسجيلات الدينية في أماكن الاجتماعات العامة.

ـ يمنع النساء من دخول المساجد.

ـ يمنع أعضاء الحزب الشيوعي الصيني من ممارسة شعائر الدين من صلاة وصيام وعبادة ويعاقب من يفعل ذلك[١٥].

وفي نفس اليوم **٢٠** يوليه **١٩٩٥** نشرت جريدة الصين اليومية[١٦] التي تصدر باللغة الإنجليزية في بكين عاصمة الصين الشعبية كلمة

بعنوان: (الصين تمنع السيطرة الأجنبية على الدين) كتبها شي ليانغ جون Xie Liangjun على لسان زانغ شنغ زوه Zhang Jheng-Zuo رئيس مكتب شئون الأديان التابع لمجلس الوزراء الصيني من مقابلة صحفية نشرت في العدد الأول من (مجلة الأديان) الدورية التي صدرت في بكين في ١٩٩٥/٧/١٩: أن حكومة الصين والهيئات الدينية الصينية لن تتدخل في الشئون الدينية في الدول الأخرى، كما أنها في نفس الوقت لا تسمح أن تتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الدينية والجماعات الدينية في الصين، وأن اتصال الهيئات والشخصيات الدينية الصينية وتعاونها مع مثيلاتها فيما وراء البحار سيكون على أسس الود والمساواة.

وطبقاً لنظام حكومي صدر في الأول من يناير ١٩٩٤ يمنع الأجانب من تأسيس مدارس دينية أو مكاتب دينية أو أماكن للأنشطة الدينية في الأراضي الصينية.

ثم أشار إلى معاقبة عدد من المعتقدين بالدين بسبب اشتراكهم في أعمال تضر المصالح الوطنية وسلامة الناس وأملاكهم.

والواقع أن جميع الأحداث التي تورط فيها المسلمون في تركستان الشرقية أو في الصين نفسها لم يكن المسلمون أسبابها، بل الجانب المدافع للإساءة ومن ثم تحمل نتائجها، حيث كان عليهم قبول الإساءة أو رفضها قبول العقوبة.

فمثلاً عندما نشرت جميعة شنغهاي لنشر الثقافة كتاب العادات الجنسية لمحرره كه لي وسانغ باللغة الصينية في شنغهاي في أواخر شتاء عام ١٩٨٩.

Ke Lei and Sang Ya eds; Xing fengsu-Sexual Customs, Shanghai: Shanghai Cultural Publishing Society, 1989.

قام المسلمون بمظاهرات حاشدة للمطالبة بمصادرة الكتاب المذكور الذي يسيء إلى تعاليم الإسلام، ومعاقبة كل من المحررين

ودار النشر، وذلك في بكين، ولانجو، وينجوان، وشينيغ، وأورومجي، في شهري مايو - إبريل ١٩٨٩، ومع أن السلطات الشيوعية أعلنت عن اتخاذ إجراءات لإنصاف المسلمين ولكنها كانت إجراءات طالت المسلمين أنفسهم، حيث اعتقلت عدداً منهم في شيننغ وأورومجي ولانجو.

وفي أغسطس عام ١٩٩٣ في جنغدو عاصمة مقاطعة سيشوان نشرت دار نشر محلية سلسلة كتب للأطفال بعنوان: (فكر وأجب)، وجاء في الكتاب العاشر وهو بعنوان: (دوران الدماغ السريع) صورة كاريكاتورية لخنزير يقف خلفه رجل بملابس عربية يصلي له وخلفهم صورة مسجد، وكتب في التعليق تحت الصورة: لماذا لا يأكل المسلمون الخنزير؟ الإجابة: لأنهم يعبدونه. وقد أثار هذا غيرة المسلمين فقامت مظاهرات حاشدة في أرجاء الصين في أكتوبر ١٩٩٣ وتم اعتقال الكثير من المسلمين منهم الشيخ إسحاق هان ون Han Wen-cheng مدير المدرسة الإسلامية الخاصة في بكين(١٧)، ولا يزال المذكور في السجن والمدرسة مغلقة بحجة أنها لم ترخص مع أنها مفتوحة منذ أكثر من ثمانية أعوام.

وفي يوم ١٤١٤/١٠/١١ اقتحمت القوات الصينية منازل المسلمين في قرية خوشين في مقاطعة خينان في جنوب الصين بدعوى أنهم يبحثون عن الأسلحة، واعتقلت ٥٢٠ مسلماً، ولا يزال في السجن ٦٥ منهم حتى الآن.

ومع أن النظام الشيوعي يمارس دائماً خلاف ما يقننه في دستوره إلا أن بوادر الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي بدأ دينغ شياوبينغ عهده أضفت على الممارسات الدينية حرية نسبية كانت مفقودة في عهد سلفه، وأوصت بالآمال على تحسن أحوال المسلمين... بيد أن ذلك لم يدم وبدأ يتراجع عملاً بالمفهوم الماركسي خطوتين إلى الأمام ثم خطوة إلى الوراء.

وما يعانيه المسلمون من إجراءات تعسفية يعكس أن حكومة الصين الشعبية قد حققت هدفها من الانفراج النسبي تجاه الدين وخاصة مع المسلمين، حيث تمكنت من دخول أسواق دول الخليج وحققت علاقات دبلوماسية مع العالم الإسلامي وخاصة المملكة العربية السعودية، وهي خطوات هامة في سياستها الدولية، وبدأت حالياً خطوة إلى الوراء.. فهل يعي المسلمون ما تمارسه الصين من أعمال في المجالين الداخلي والخارجي.. أم يترك المسلمون لمصيرهم المجهول ضحية المصالح والمنافع الاقتصادية والسياسية.



حواشي المبحث السابق:

(١) - Donald, E.MacInnis; Religious Policy and Practice In Communist China: A Documentary History; London: Collier- Macmillan LTD, 1972, P. 9.

(٢) - Ibid. P. 13.

(٣) - Ibid. P. 12.

(٤) - Ibid. P. 17.

(٥) - Ibid. P. 37.

(٦) - The Constitution of the People's Republic of China: Promulgated for Implementation on December 4, 1982, Foreign Languages Press, Beijing, 1983, P. 32.

(٧) Ibid. P. 24.

(٨) Ibid. P. 21.

(٩) لي روى خوه ن.
يكى ۋە زيه ت ئاستدكي ئاز سانليق مللە تله ر خزمتگە.
ۋە ديني خزمة تگە دائرة برنه جحه مه سله توغرسيدا.
بيجن - تبزدستش ژورنال تومومي سان 84 بيل 1994 سان 6 به ت 9. باللغة الأويغورية.

(١٠) فرانسواز أوبان.
كيف يعايش الإسلام في الصين؟ في مجلة دراسات شرقية - باريس العدد ١٣ - ١٤ عام ١٩٩٤/١٤١٤ ص ١٥ - ١٦.

(١١) تانغ شَن من.
ماركسز منك دين قارشي وه بارتي منك ديني سياسي.
شينجاك تجتماتي په تله رته تقيقاتي ژورينلي - نورومجي ١٩٩١ سان ا به ت ٤٠ باللغة الأويغورية.

(١٢) المصدر السابق ص ٥٨.

(١٣) ج ك ب قه شقه رويلايه تلك كومتيتي بر لكسه پ بولومي قه شقه ز مه موري مه هكمه مللە تله ردين تشلري باشقا رميس.
تشخانس توزدى:
ديني سوتسيا ليزمغا ماسلاشتوروشقا ئاكتب يته كله يلي.
هه رميلله ت كادبرلرى وه ره هبرلري يولد اشلارنك ئوكتيش وه توشر يق قلشتا بايدلنش ما يتريالي.
قه شقه ر - أويغور نه شرياتي ١٩٩٤ به ت ١٣٤ باللغة الأويغورية.

(١٤) النسخة الصينية .Xinjiang ji bao August 6, 1994

(١٥) تلفزيون شينجانغ في أورومجي مساء يوم ١٩٩٥/٧/٢٠.

(١٦) .China Daily, July 20, 1995

(١٧) الحكومة تشدد قبضتها على المسلمين لتحجيم العمل الإسلامي، الكويت/مجلة المجتمع - العدد ١٠٩٤ في ١٤/شوال ١٤١٤ ص ٤٥.